

علم نفسك بنفسك. إبقى على علم. كن آمناً.

بينما يُعتبر الرد على الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وظيفية أساسية للشرطة ، قد يواجه ضحايا الاعتداء الجنسي عوائق أكبر من أجل الإبلاغ عن الجرائم والحصول على المساعدة وطلب الدعم بسبب الإجراءات الصحية الاحترازية العامة خلال جائحة كوفيد-19 مثل توصيات البقاء في المنزل. على الرغم من الصعوبات الناجمة عن تفشي وباء عالمي ، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون دمج المرونة والابتكار في إطار مساعيها للإستجابة لحالات الإعتداء الجنسي سواءً في القضايا الحالية أو الباردة لضمان تلبية الاحتياجات المعقدة للضحايا ومتطلبات السلامة لموظفي أجهزة إنفاذ القانون والشركاء المتعاونين وأعضاء المجتمع. كما يجب على قادة هذه الأجهزة مراعاة الممارسات المعدلة الواردة أدناه والموضحة في هذه الأداة لضمان قدرة موظفيها على أداء الواجبات الأساسية المتعلقة بجرائم الإعتداء الجنسي بأمان خلال جائحة كوفيد-19.

## ممارسات المقابلة والإتصال

خلال جائحة كوفيد-19، على أجهزة إنفاذ القانون القيام بما يلي:

- الإستمرار في بدء وإجراء وتوثيق التحقيقات والمقابلات والإتصال بضحايا الجرائم وفقاً لجميع القوانين والقواعد والتوجيهات المعمول بها ، ووفقاً لحقوق الضحايا ، وبمراعاة متطلبات الخصوصية والأمان للأشخاص المعنية.
- استخدام طرق إتصال متعددة (منصات إفتراضية ، الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني والرسالات النصية) للإتصال بالضحايا والشهود و المشتبه بهم المحليين و المرتبطين بسلطات قضائية أخرى.
- النظر في توسيع نطاق الوصول للأشخاص الذين يفتقرون لخيارات النقل أو أولئك الذين يواجهون قيود السفر بسبب أزمة كوفيد-19.
- ضمان تلبية الإحتياجات اللغوية وإستخدام وسائل الاتصال الموسعة (على سبيل المثال، الإستعانة بمتترجمين محترفين الذين يمكنهم المشاركة في التواصل الإفتراضي والشخصي، والترتيب لخدمات الترجمة المهنية للإتصالات عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية).

## الاستجابة الأولية

خلال الإستجابة الأولية للحوادث المُبلغ عنها المتعلقة بجرائم الإعتداء الجنسي المُرتكبة من طرف البالغين ، قد يكون أفراد أجهزة إنفاذ القانون الإتصال الاول (الجسدي أو العاطفي) مع الضحايا بعد وقوع الإعتداء. نظراً لزيادة مخاوف السلامة والخصوصية المحتملة حالياً ، يجب النظر في تعديل الممارسات للسماح للضحايا بتحديد موقع ووقت الإبلاغ الأولي. كما أن ظهور مستجدات في قضايا باردة متعلقة باعتداء جنسي قد يؤدي إلى ضرورة الإتصال بالضحايا لإبلاغ نتائج الإعتداء الجنسي وحالة قضيتهم. من المهم النظر في تعديل ممارسات الإتصال لتلبية متطلبات السلامة والخصوصية الحالية وكذلك مراعاة قيود السفر للضحايا المرتبطين بسلطات قضائية أخرى. التعديلات المقترحة التالية من شأنها أن تُعزز جهود الإلتزام طويل الأمد مع الضحايا.

عند الإتصال بالضحايا ، يجب على المستجيبين الأوائل:

- الإلتباه بشكل خاص للإتصال البصري معهم، و نغمة صوتهم وأنماط كلامهم و لغة جسدهم للتعبير عن قلقهم الحقيقي ، ذلك لأن معدات الوقاية الشخصية وممارسات الإبعاد الجسدي قد تؤثر على جودة التفاعل مع الضحايا.
- إدراج معلومات حول خيارات الدعم الحالي والتأييد المتاحة للضحية.

علم نفسك بنفسك. إبقى على علم. كن آمناً.

## جمع الأدلة

من المهم ضمان إبقاء موظفي أجهزة إنفاذ القانون على علم بتعديلات السياسات المتبعة بسبب جائحة كوفيد-19 المتعلقة بأدلة مسرح الجريمة وفحوص الطب الشرعي الخاصة بحالات الإعتداء الجنسي. إن توثيق الأدلة وجمعها وحفظها هي خطوات حاسمة في التحقيق الجنائي وكثيراً ما توفر الأساس لتحديد ومقاضاة الجناة بشكل فعال. و بالإضافة إلى تعديل ممارسات أجهزة إنفاذ القانون المتعددة بسبب أزمة كوفيد-19، فمن الضروري ضمان أن يكون لدى موظفي هذه الأجهزة على مستوى وحدات الدوريات والإشراف والتحقيق ومسرح الجريمة فهم شامل كيفية العمل بأمان أثناء:

■ تحديد مسرح الجريمة.

■ جمع الأدلة (مثل الملابس والفرش والحمض النووي وصور المشاهد والإصابات) و

■ إحالة الأدلة إلى المختبر.

قد تتطلب إجراءات التحقيق بشأن الإعتداء الجنسي في الحالات الباردة أيضاً تعديل الممارسات المتعلقة بإعادة النظر في مسرح الجريمة من أجل الحصول على المزيد من الصور ومراجعة الأدلة في إطار جهود إضافية محتملة لجمعها وإحالتها. يجب على أجهزة إنفاذ القانون القيام بما يلي:

■ تدريب الموظفين على سياقات مختلفة في إطار جمع الأدلة بفعالية وكفاءة (على سبيل المثال، في وحدات مسرح الجريمة والدوريات، أو في أنواع الأدلة داخل وحدة مسرح الجريمة).

■ تقييم متطلبات جمع الأدلة المتعلقة بأقل عدد من الموظفين لتلبية الحاجة بأمان.

من المهم أن يبقى موظفو أجهزة إنفاذ القانون على علم بتعديلات السياسة المرتبطة بفحوصات الطب الشرعي للإعتداء الجنسي لجمع الأدلة من الضحايا والمشتبه بهم (على سبيل المثال ، سياسات دخول المستشفى ، وأماكن الفحص ، وإجراءات التقاط الأدلة). بالإضافة إلى ذلك ، يجب على هذه الأجهزة العمل مع المرافق الإصلاحية لتعديل الممارسات حول كيفية الإستمرار في جمع الحمض النووي من المشتبه بهم المحبوسين على الرغم من قيود الدخول بسبب الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي العدوى.

## شراكات فعالة

من الضروري العمل بشكل وثيق مع العدالة الجنائية وشركاء المجتمع للتأكد من أن جميع الأطراف على دراية بالممارسات الحالية للآخرين الناتجة عن التغييرات بسبب كوفيد-19. يجب على أجهزة إنفاذ القانون القيام بما يلي:

■ التواصل مع المجتمع بشأن الشراكات والإجراءات التي يتم اتخاذها لدعم الضحايا ومحاسبة المجرمين في كل من القضايا الحالية والباردة المتعلقة بالإعتداء الجنسي.

■ تعزيز التعاون وتذكير أعضاء المجتمع بالخدمات المتاحة ، من بينها:

○ النظر في إمكانية القيام بنشرات إعلامية مشتركة.

○ تعميم ممارسات أجهزة إنفاذ القانون عبر مواقع الويب التابعة للشركاء ومن خلال مواد إعلامية.

■ عقد اجتماعات متعددة التخصصات ، مثل فرق الاستجابة للاعتداء الجنسي (SARTs)، وفريق متعدد التخصصات (MDT) لمبادرة مجموعة أدوات الاعتداء الجنسي (SAKI) من خلال طرق الاتصال الافتراضية وضبط وتيرة الاجتماعات لضمان حصول جميع الشركاء على أحدث المعلومات الممكنة.

■ مراجعة تغييرات الممارسة حول فحوصات الطب الشرعي الخاصة بالإعتداء الجنسي (الضحايا والمشتبه بهم) ، وتقديم الدعم (المرتكز على المجتمع والنظام) ، والملاحقة القضائية ، والأدلة (الجمع والتقديم والاختبار)، والإجراءات القضائية (المدنية والجنائية) ، وممارسات السجن.

■ إنشاء شراكات جديدة مثل تلك القائمة مع وسائل الإعلام ومسؤولي الصحة والشركات التي تعتبر ضرورية خلال الوباء التي يمكن أن تنقل ممارسات إستجابة هامة لأفراد المجتمع الذين هم بحاجة إليها.

علم نفسك بنفسك. إبقى على علم. كن آمناً.

## الإجراءات الإدارية

تقع على عاتق قيادة أجهزة إنفاذ القانون والمشرفين عليها مسؤولية وضع توقعات استجابة فعالة لحالات الإعتداء الجنسي الحالية والباردة التي غالباً ما تتزامن مع جرائم العنف الاسري والتحرش والاختناق. تعتبر الجهود المبذولة للحفاظ على إنتظام استجابة أجهزة إنفاذ القانون وإتباع اجراءات السلامة الاحترازية الإضافية بسبب كوفيد-19 مهمة للغاية. وعند تخفيف القيود حول الاستجابة أثناء جائحة كوفيد-19، فمن المعقول إفتراض أن عدد الضحايا الذين يختارون الإبلاغ عن الإعتداء الجنسي إلى أجهزة إنفاذ القانون قد يرتفع ، وقد يكون هذا بسبب انخفاض المخاوف من الإصابة بالفيروس ، وزيادة القدرة على الإنفصال الجسدي عن المشتبه بهم ، وزيادة خيارات الخصوصية ، وزيادة خيارات التنقل، وزيادة الوصول إلى آليات الإبلاغ. و ينبغي إستغلال هذه الزيادة المحتملة في إبلاغ الحالات لإعداد خطط التوظيف المستقبلية لضمان استجابة مُلائمة لحالات الإعتداء الجنسي و في الوقت المناسب.

يتم تشجيع القادة والمشرفين على استغلال أوقات انخفاض الإبلاغ لضمان تطبيق ممارسات التحقيق وحقوق الضحايا بشكل فعال في الاستجابة للقضايا الحالية والباردة. يمكن توجيه موظفي أجهزة إنفاذ القانون نحو إستكمال إجراءات التحقيق التي لا تعتمد على الاتصال مثل:

■ إنهاء عمليات جرد الأدلة.

■ مراجعة وإحالة أدلة إضافية للاختبار.

■ إعادة النظر في التسجيلات الصوتية والمرئية.

## الموارد

[إستجابة أجهزة إنفاذ القانون للعنف الاسري والجنسي خلال جائحة كوفيد-19 \(IACP\)](#)

[إعتبارات حول العنف الجنسي وسط جائحة كوفيد-19 لإنفاذ القانون \(مجموعة عمل ولاية أوريغون حول الإعتداء الجنسي\).](#)

[إستخدام برنامج الإجتماع الافتراضي لمقابلة الضحايا من قبل أجهزة انفاذ القانون خلال جائحة كوفيد-19 و ما بعدها \(المنظمة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة\).](#)

[المثول أمام المحكمة في الإجراءات الجنائية من خلال التواجد عن بعد \(مبادرة إحتياجات العدالة الجنائية ذات الأولوية - مشروع تابع لمؤسسة الابحاث و التطوير راند ، منتدى الشرطة التنفيذية للبحوث، RTI الدولية، وجامعة دنفر\).](#)

[مستشار الرؤساء: مجموعات عينات الحمض النووي عند القبض: توسيع حدود التحقيق \(رئيس شرطة الجمعية الدولية لقادة الشرطة \(IACP\)، الوصول مسموح لأعضاء ال IACP فقط\).](#)

[عدد مرات الدخول إلى محطة الحجز: عدد مرات إستشارة ملفات تحليل الحمض النووي السريع للمحتجزين والتسجيل ونظام فهرسة الحمض النووي الموحد \(CODIS\) \(رئيس شرطة الجمعية الدولية لقادة الشرطة \(IACP\)، الوصول مسموح لأعضاء ال IACP فقط\).](#)

- مراجعة وسائل التواصل الاجتماعي والحسابات المستندة إلى السحابة.
  - مراجعة مكالمات السجن.
  - مراجعة شاملة لتقارير الجرائم الإضافية التي تشمل المشتبه بهم.
  - الإنتهاء من الجداول الزمنية الخاصة بقضايا رئيسية والأنشطة المشتبه بها.
  - إستكمال المشاركات في برنامج الإعتقال الجنائي العنيف ، والتشاور مع أجهزة إنفاذ القانون الأخرى للربط ما بين القضايا.
  - التواصل مع المدعين العاميين حول إعداد القضايا بما يتماشى مع جداول المحاكمات المعدلة للمحكمة.
  - تقييم الممارسات والمهام الداخلية فيما يتعلق بمهارات وقدرات كل من الموظفين المحترفين والمهنيين مع تعديلات محتملة على المسؤوليات المسندة لهم، و
  - النظر في تعديلات السياسة التي تتجاوز التغييرات المؤقتة في الممارسات.
- يتم تشجيع قادة أجهزة إنفاذ القانون والمشرفين عليها على إتخاذ خطوات مُتعددة للحفاظ على ممارسات مرنة ومبتكرة لزيادة الوظيفة الأساسية للإستجابة الفعالة للإعتداء الجنسي إلى ما بعد الوباء الحالي في المستقبل.